11

العرب ودستور السلطنة العثمانية:
عودة الى جذور "الدسترة" في الأوطان العربية

الدكتور سيمون بدران
أستاذ مساعد في كلية القانون في الجامعة الأميركية في الامارات AUE

من أجل إدراك فكرة "الدسترة" كاملةً وثقافتها ونضالات النخب العربية لإنجاح المبادئ والقيم التي اكتنفتها الدساتير العربية التي كُرِّست بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية عشرينيات القرن الماضي، على الباحث في الأدبيات الدستورية التاريخية الغوص في دراسة "التنظيمات" العثمانية اولاً، قبل الانتقال إلى تمحيص دستور السلطنة للعام 1876.

فمرحلة " التنظيمات"، التي ابتدأت بإعلان "خط كلخانه" في العام 1839، شكلت المهد الذي نشأت وتبلورت في كنفها الحركة الدستورية العثمانية... هدفت هذه "التنظيمات" إلى إصلاح السلطنة وتدعيم ركائزها، معتمدةً التقدم الأوروبي الغربي والأفكار الليبرالية للثورة الفرنسية على وجه الخصوص، نموذجاً وحافزاً لإنجاح الإصلاحات المبتغاة... غير أنها لم تُحسّن من وضعية العرب داخل السلطنة، إذ بقوا عاجزين على تبوء المناصب العليا، مُستبعَدين من مراكز القرار في الإدارة المركزية.

لذلك بدأ النضال المشترك بين النخب العثمانية، وعلى رأسهم "العثمانيين الجدد"، والنخب العربية المغلوب على أمرها لتكريس فكرة الدستور وثقافته، ليكون الوعاء الجامع "للوطن العثماني". غير أن طرح "الدسترة" خلال تلك الحقبة من تاريخ السلطنة قد اكتنف مسائل جدلية حساسة كإمكانية تقييد نفوذ السلطان، "خليفة المسلمين"، أو تقليص دور الشريعة الإسلامية داخل المنظومة القضائية العثمانية...

كيف تمكن المشروع الإصلاحي العثماني من إنشاء ثقافة دستورية للإسلام؟ وما مدى التَّأثُر المتبادل بين النخب العثمانية والعربية في بلورة هذه الثقافة...؟ من هم الذين وضعوا الدستور العثماني وما مدى تطابقه مع المبادئ العامة الدستورية الغربية؟ ولماذا اكتنف الغموض حيزاً مهمّاً من أحكامه؟ وإلى أي مدى أسهمت المؤسسات الدستورية التي انبثقت عنه، كالبرلمان، في تجذر الفكر الدستوري العربي ونضاله؟

الإضاءة على التجربة البرلمانية العثمانية، تكمن أهميتها بأن البرلمان العثماني قد شكل "منتدى" لأبرز التيارات الفكرية والسياسية، بخاصةٍ العربية منها. كما ستتيح للباحث المراجعة التاريخية النقدية لما ساد من أفكار مغلوطة أو سطحية، وتمحيص الفكر الدستوري في العالم العربي في سياق تشكّله الاجتماعي السياسي–الثقافي، أي في إطار بيئته التي أُنتج فيها...

في المقابل، طرح السلطان عبد المجيد الثاني البديل للمملكة الدستورية العثمانية، مستعيناً "بالخلافة العثمانية" لِلمّ شمل الشعوب التي تقطن فيها السلطنة وللنهوض بها، معلقاً العمل بالدستور بعد أقل من سنتين على إصداره!

من جديد، شكّل العمل التركي–العربي المشترك، والذي قطف ثمار نضاله عندما أُجبر السلطان بإعادة العمل بالدستور في العام 1908، بالإضافة إلى نجاحه في إدخال تعديلات دستورية جوهرية أزالت الغموض الذي شاب بعض مواده، ونقاط الضعف التي كشفتها التجربة الدستورية الأولى... ولكن، لماذا هذا التشديد من قبل النخبة الحاكمة العثمانية على ضرورة اعتماد نهج الدسترة في سلطنة على شفير الانهيار؟

بحكم اختصاصنا وخبراتنا في القانون الدستوري والأنظمة السياسية، سنحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة أعلاه من خلال دراسة المباحث التالية تباعاً: الجذور التاريخية للمملكة الدستورية العثمانية (المبحث الأول)، العرب ونشأة القانون الأساسي العثماني (المبحث الثاني)، التجربة البرلمانية الرائدة التي جمعت العثمانيين الجدد والعرب (المبحث الثالث)، محورية النضال الدستوري لدى جمعية الاتحاد والترقي (المبحث الرابع).

لهذه الغاية، اعتمدنا المنهج العلمي التاريخي من خلال تجميعنا للمعلومات والبيانات العلمية في دراسة موضوع بحثنا، مستندين على الحقائق الماضية، ومعتمدين على تحليلها وتفسيرها. فقد شكل الإنتقال من "دولة سلطانية" قامت على بنى تقليدية قديمة، إلى "مملكة دستورية عثمانية" من خلال سلسلة من التنظيمات والدسترة، وتداعياته على بلورة الفكر الدستوري العربي، العامود الفقري لبحثنا.

1
الجذور التاريخية للمملكة الدستورية العثمانية

شهدت السلطنة خلال مرحلة "التنظيمات"، والتي امتدت من العام 1839 إلى العام 1876، تجديداً في الأنماط المعتمدة في إداراتها الرسمية وتحديث للآليات "الديمقراطية" داخل نظامها السياسي. كما شكلت هذه الحقبة التاريخية الرحم الذي تمخضت فيه بوادر الفكر الدستوري العثماني إلى أن انسكب، وبعد مضي خمسين عاماً، في وثيقة دستورية سمّيت "بالقانون الأساسي" للسلطنة[1].

غير أن الفكر الغربي لم يخترق صميم المنظومة القانونية للسلطنة العثمانية بين ليلة وضحاها، على الرغم من "الطفرة" التي شهدتها الأنظمة والفرامانات الصادرة في مرحلة التنظيمات. كما لا يمكن حصره بالمبادرات التي اتخذها مصطفى رشيد باشا، مهندس التنظيمات وراعيها... فهذا التأثر بالعقلية الأوروبية تمتد جذوره إلى أعماق القرنين السابع والثامن عشر، حين بدأت تتوارى على ملامح السلطنة علامات الانكسار والتردي على وقع الانتكاسات والتخبطات العسكرية، حاملةً السلاطين المتعاقبين على الاعتراف بتفوّق الحضارة الغربية، والإبحار في سلسلة من التحديث، وإن كانت على وتيرة متقطعة وزخم متفاوت.

---

[1]. وجيه كوثراني، "التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً"، مجلة **تبين**، العدد 3، شتاء 2013، ص 8.

في "عصر الخزامى"، تم إرسال وفود خاصة تشكّلت من بعض نبلاء السلطنة ووجهائها "لاكتشاف" العواصم الغربية. فكان الانبهار عميقاً في النفوس التي اطّلعت للمرة الأولى على رقي الحضارة الأوروبية وتقدمها في مختلف المجالات[2]...

غير أن وتيرة استيراد معطيات الحداثة الغربية تراجعت مع اندثار "عصر الخزامى". إلّا أنها ما لبست وأن استفاقت كطائر الفنيق مع تربّع سليم الثالث عرش السلطنة في العام 1789. فقد شرّع هذا السلطان "المتنوّر" في انشاء جيش نظامي حديث يتماهى مع مرحلة "النظام الجديد" التي دخلت فيها. كما انطلق مشروعه الإصلاحي من خلفية فكرية اعتبرت أن التعسف والسلطوية في الحكم ليستا الجواب الشافي لتقوية السلطنة. فالنهوض بها وتدعيمها لا يمكن أن يقتصر على المجهود الفردي للسلطان[3].

لذلك فقد تقصد إشراك عدد كبير من رجال البيروقراطية في برامجه التحديثية، طالباً منهم النصح والمشورة. كما عمد إلى إصدار "مراسيم إصلاحية" ناشد فيها أعيان البلاد إلى تحديد القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى مناقشة السبل الكفيلة بتفعيلها[4]...

وعلى الرغم من عنصر المشاركة التي اختزلته، غير أن هذه الخطوات الإصلاحية المتنوعة لم تلاق ترحيب علماء الدين المحافظين، بالإضافة إلى معارضتها من قبل الفرق العسكرية

---

[2]. هذا الإعجاب بالحضارة الغربية دفع النخبة الحاكمة داخل السلطنة إلى اقتباس بعض من صورها. فكان إدخال الآلة الطابعة إلى السلطنة بمثابة أول جهاز "تقني" يتم استيراده من الغرب، بعد مضي أكثر من قرنين من الزمن حاولت خلالهما السلطات الحاكمة تفاديها، مما دفع بالصحافة المكتوبة إلى آفاق جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها في انتشار الأفكار الإصلاحية الثقافية، الاجتماعية والسياسية فيما بعد.

Seçil Akgün, "The emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire", Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, 1991, p. 3.

[3]. Uriel Heyd, "The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Sélim III and Mahmud II", *in* Studies in Islamic history and civilization, Scripta Hierrosotymitana, 1961, pp. 63-96.

[4]. أما على الصعيد الاقتصادي فقد تركزت اجراءاته "المتواضعة" حول تحفيز استهلاك المواد الوطنية وتضييق الخناق على استيراد المنتجات الأجنبية التي كانت تكتسح تدريجياً أسواق السلطنة... كما افتتحت السلطنة في عهده سفارات لها في أبرز العواصم الأوروبية لتمتين علاقاتها مع تلك الدول الغربية.

Virginia H. Aksan, "Ottoman Political Writing, 1768-1808", International Journal of Middle East Studies 25, no. 1, February 1993, pp. 53-69.

من "الإنكشارية" الرجعية ما تسبب في خسارة سليم الثالث للعرش السلطاني، ومن ثم لحياته، لتنتقل دفّة الإصلاح إلى السلطان محمود الثاني عام 1807[5]، على الرغم من التخبطات التي شهدتها السلطنة في بداية عهده، بخاصة في الولايات العربية منها، كالانتفاضة الوهابية ومسألة "محمد علي باشا"، الذي تحول إلى مصدر تهديد مباشر لكيان السلطنة بعد أن كان من أبرز دعاماتها...

هذه النفحة الإصلاحية وما رافقها من انتفاضات قومية داخل السلطنة، لم تكن سوى ترددات للثورة الفرنسية ولمبادئها الليبرالية التي فتحت الباب على مصراعيه لانبعاث دول قومية حول العالم[6]. وإذا كانت الملكيات المطلقة في أوروبا قد نجحت في استيعابها إلى حدّ ما، إلّا أن السلطنة عجزت عن مقاومة هذه النفحة القومية في خضم انفتاحها على الغرب، والتي اخترقت الولايات العثمانية بخاصة البلقانية منها. فبعد أن اكتسب الصرب نوعاً من الحكم الذاتي عام 1817[7]، نجحت اليونان من انتزاع الاعتراف بالاستقلال عام 1830... [8]

هذه التطورات الدراماتكية شجعت السلطان محمود الثاني على التوسع في الإصلاحات المتواضعة التي ابتدأت في عهد السلطان سليم[9]، بغية الحفاظ على ما تبقى من السلطنة وتدعيم وحدتها[10]. فقد أنشأ "غرفة ترجمة الباب العالي" لمدّ مختلف الكليات[11] بالمواد المعرفية والعلمية من

---

[5]. بعد أن تم إطاحة السلطان مصطفى الرابع خلال فترة حكمه الوجيزة (1807–1808).

[6] . بعد أن تغذّت هذه الأفكار الثورية بنفحة قومية، كإيديولوجيا اجتماعية سياسية.

[7]. Wayne S. Vucinich, "The First Serbian Uprising, 1804-1813", Boulder: Social Science Monographs, New York, 1982.

[8]. Dimitrije Djordjević, "The Balkan Revolutionary Tradition", New York, Columbia University Press, 1981.

[9]. واجه المشروع الإصلاحي للسلطان محمد الثاني الرماح ذاتها التي صوّبت نحو سليم الثالث، حتى وصل الأمر إلى نعته "بالسلطان الكافر".

David Kushner, "The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)", Turcica 19, 1987, pp. 51-74.

[10]. حرص شخصيًا على افتتاح كلية للطب، بالإضافة إلى أكاديمية عسكرية في العام 1834، سافر بعض خريجيها إلى أوروبا لتكملة تعليمهم العالي. غير أن اهتمامه بالقطاع التربوي لم يكن وليد الصدفة. فقد رأى في ترميم القطاع التعليمي، بغية "نفضه" لتكريسه على أسس ومناهج علمية "وضعية" في مؤسسات تربوية تشكل البديل للمدارس الدينية "الرجعية"، من ركائن الإصلاح الاجتماعي والسياسي في السلطنة.

[11]. وعلى رأسها الكلية العسكرية والكلية الطبية.

كتب ومراجع أجنبية[12]، انبثقت عنها نخبة مثقفة شكلت نواة "الإنتيلجانسيا" التي كانت وراء اعتماد "التنظيمات" العثمانية، ومن ثمّ تكريس "قانون أساسي" للسلطنة...

تربّع عبد المجيد الأول على عرش السلطنة وكان محظوظاً بوجود مصطفى رشيد باشا وزيراً للخارجية لإكمال الإصلاحات الجريئة التي بدأها والده السلطان محمود الثاني. غير أن "الباشا" رأى في البرامج الإصلاحية السالفة خطوات ناقصة، انتهت ببقائها حبراً على ورق، أو فشلت فشلاً ذريعاً بعد الشروع في تطبيقها...

فمحاولاته الحثيثة للتّوفيق بين سمات التقليد والحداثة، بين الشريعة الإسلامية والمؤسسات القضائية المدنية، بين "السلطوية" في ممارسة الحكم و"الدسترة"، تجسّدت في تكريس "خط كلخانة" في العام 1839 الذي اعتبر المدماك الأول لتشييد "التنظيمات" العثمانية، والتي توزعت محاوره على : محور اقتصادي (إصدار نظام جديد لتحديد الضرائب وجبايتها)، محور عسكري (تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى 4 أو 5 سنوات بعد أن كانت لمدى الحياة) ومحور إجتماعي (حماية مواطني السلطنة وأعراضهم وممتلكاتهم)[13].

غير أن أكثر ما يجذب المراقب الدستوري في "خط كلخانة" أهمية ودلالة مثول السلطان لأول مرة أمام الشعب، طارحاً وثيقة مكتوبة، قاسماً على احترامها وتطبيقها على جميع مواطني السلطنة من دون التمييز بين انتماءاتهم الدينية، الطائفية أو العرقية، وما يتبع ذلك من بوادر الانتقال من "نظام الملل إلى "الوطن العثماني"، حيث يتحول سكان السلطنة إلى مواطنين عثمانيين متساوين في الحقوق والواجبات، بعد أن كانوا لعصور مجرد رعايا متناثرة[14].

غير أن هذا الخط لا يمكن تصنيفه "بالوثيقة الدستورية" كونه لم يتضمن آليات لمحاسبة ومعاقبة عدم الامتثال لأحكامه. فقد اقتصر دعاء السلطان بتأكيد أن اللعنة الإلهية ستنزل على كل

---

[12]. إشارة إلى أن العديد من الذين حملوا لواء الفكر الدستوري العثماني، قد عملوا في "غرفة ترجمة الباب العالي"

[13]. Halil İnalcık, "Application of the Tanzimat and Its Social Effects", Archivum Ottomanicum 5, 1973, pp. 97-127.

[14]. إشارة إلى أن نظام الملل، الذي قامت على أنقاضه التنظيمات، امتاز بتزايد التفاوت الاقتصادي بين مسلمي السلطنة ومسيحيها، نتيجة تكريس أنظمة "الامتيازات، الحمايات والمداخلات الأجنبية". دفعت الوفرة الاقتصادية لدى الطوائف غير المسلمة إلى المطالبة بمشاركة سياسية تعكس حجمها الحقيقي، موفرةً ذريعة للقوى الأوروبية إلى التّدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة بغية حماية المصالح والحقوق "الشرعية" للأقليات المسيحية.

من سوّلت له نفسه الاعتداء على الخط أو العمل على تعطيل أحكامه... كما لا يمكن وصفه "بالإعلان الثوري" إذ اقتصر على تعداد مبادئ ليبرالية، على رأسها المساواة، من دون رسم خطة محددة لتبديل الهيكلية الإدارية والسياسية لتتلاءم مع هذه المفاهيم الجديدة. وبالتالي، فهو مجرد "وثيقة إصلاحية" حاولت التوفيق بين الفكر الغربي، من جهة، والفكر الشرق أوسطي في بدايات القرن التاسع عشر، من جهة أخرى[15].

تختصر عبارة الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت "أنا أشك إذن أنا موجود" الفكر الأول. غير أن هذه العقلية الغربية، والتي قامت على دعائم المذهب الفردي، لا يمكن حصرها بالحضارة أو الفكر المسيحي. فهي ثمرة نضال وتطور تمتد جذوره إلى حقبة تاريخية هي أقدم من ظهور الديانة المسيحية إذ تشكّل خلاصة حضارات غابرة ومتنوعة، تعبّر عن حقوق إنسانية طبيعية تهدف إلى تحرير الفكر البشري في كلّ زمانٍ ومكان... هو فكرٌ قابلٌ للتجريد والتعميم والعالمية، ويشكل الوقود لتحريك الثورات السياسية بغية إنشاء دول ليبرالية قومية، تدفع بالأنظمة التسلطية إلى مزبلة التاريخ[16].

بالمقابل، اعتبرت الدولة العثمانية نفسها الممثل الشرعي للفكر الشرق أوسطي. وعلى الرغم من نجاتها من التخلف الذي رافق العصور الوسطى التي شهدتها القارة الأوروبية، إلّا أن مؤسساتها السياسية قد شيّدت على ركائز الدين الإسلامي. كما استمرت في تطبيق مبادئ الدين الحنيف داخل منظومتها القانونية والاجتماعية منذ استيلائها على الخلافة الإسلامية. وبالتالي، فإن هذا الأساس الديني المتجذر في صميمها لا يسمح بمساءلة صوابية أداء مؤسساتها، ما جعلها عصية على التبدل والتطور...[17]

من جهة أخرى، ناقشت النخب المثقفة خلال "مرحلة التنظيمات" هوية السلطنة وعلاقتها برعاياها، في ضوء النموذج الغربي المبتغى ومحورية مفهوم "المواطنة". كما شهدت هذه المرحلة انتقال مرجعية الإدارات الرسمية من "القصر السلطاني" إلى "الباب العالي"، أي من "الرعوية" إلى

---

[15]. Butrus Abu-Manneh, "The Islamic Roots of the Gülhane Rescript", Die Welt Des Islams 34, no. 2, November 1994, pp. 173-203.

[16]. Seçil Akgün, "The emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire", *op.cit.*, p. 10.

[17]. المرجع ذاته.

"السلوك العقلاني البيروقراطي"[18]. أما إدخال المجالس والهيئات التمثيلية الاستشارية إلى النظام السياسي العثماني فيعتبر من أبرز إنجازات مرحلة التنظيمات، من خلال تدعيمه طلائع الإصلاح الدستوري والبرلماني للسلطنة...[19]

2
العرب ونشأة القانون الأساسي العثماني

قبل الغوص في دراسة "القانون الأساسي" للسلطنة ونشأته الفريدة (المطلب الثاني)، لا بد للمراقب الدستوري من التوقف عند "قانون الدولة التونسية" لبيان أهمية التداخل بين النخب العربية والتركية والتأثير المتبادل بينهما في بلورة طلائع الفكر الدستوري العثماني (المطلب الأول).

1. التأثر المتبادل بين الفكرين الدستوريين العربي والعثماني: المثال التونسي

في العام 1861 صدرت أول وثيقة دستورية "عربية" عُرفت "بقانون الدولة التونسية"، في ظلّ متغيرات سياسية عكست عزيمة النخبة التونسية قي تثبيت سياسة مركزية متينة، تحت وطأة ضغوط أوروبية مباشرة. وعلى الرغم من تمتع تونس خلال تلك الحقبة التاريخية بشبه استقلال ذاتي داخل السلطنة العثمانية، إلّا أن التناغم بين المشروع الإصلاحي الذي طرحه "الباي التونسي"، بما فيه "قانون الدولة"، والتنظيمات العثمانية لا يقبل الشك[20].

على غرار نظيرتها العثمانية، جاءت الوثيقة الدستورية التونسية نتيجة ضغوط داخلية وخارجية على حدّ سواء. فقد هدف "الباي" من وراء اعتمادها تدعيم مركزيته السياسية، بالإضافة إلى تحديث المؤسسات الإدارية والعسكرية... بالمقابل، لعب الاهتمام الأوروبي الزائد بتونس[21] دوراً

---

[18]. Carter Vaughn Findley, "Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922", Princeton University Press, 1980, pp. 140-150.

[19]. Roderic Davison, "The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire", *in* Essays in Ottoman and Turkish History, 1774-1923, University of Texas Press, 1990, pp. 96-111.

[20]. Leon Carl Brown, "The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855", Princeton, Princeton University Press, 1974.

[21]. وفي طليعته الفرنسي والبريطاني.

محورياً في هندسة إصلاحاتها السياسية[22]. فما كان من الباي إلّا أن أعلن "عهد الأمان" عام 1857، والذي يمثل تكراراً لمضمون "خط كلخانة"، أتبعه بتشكيل لجنة من النخبة التونسية لدراسة معمقة "للتنظيمات" العثمانية، بغية تحضير مشروع نص دستوري، أبصر النور بعد ثلاث سنوات على تشكيلها[23].

بالمقابل، أثبت تركيز المشرع الدستوري التونسي على تكثيف المصطلحات الإسلامية ضمن "قانون الدولة"، على غرار "العثمانيون الجدد" عند بلورتهم لثقافة دستورية للإسلام، الانسجام بين الفكرين الدستورين العثماني والعربي. على سبيل المثال، لم تكتفِ كتابات خير الدين التونسي[24] بربط "الدسترة" بالتجارب الأوروبية الحديثة، إنما حاول العودة بها إلى جذور الثقافة الإسلامية في الحكم، بالإضافة إلى نضاله في سبيل لجم سلطة الحاكم من خلال احترام أحكام الشريعة الإسلامية وآراء علماء الأمة[25].

فمفهوم الدسترة عند النخبة التونسية المتمثلة في كتابات خير الدين ظهر كمحاولة جدية وجريئة في بناء نظام دستوري إسلامي[26]، حيث تلعب أحكام الشريعة الإسلامية والآراء الفقهية لعلماء الدين، دوراً محورياً في تحديد الصالح العام للجماعة[27].

---

[22]. تذرعت القوى الاستعمارية الأوروبية بمناوشات وقعت في العاصمة التونسية بين يهود ومسلمين، لتلح على الباي بضرورة الإسراع في إصدار إصلاحات تتناغم مع تلك التي كانت تشهدها السلطنة العثمانية.

Charles Combs Harber, "Reforms in Tunisia 1855-1878", Ph.D. dissertation, Ohio State University, 1970, Chapter II, p.42.

[23]. Theresa Liane Womble, "Early Constitutionalism in Tunisia, 1857-1864: Reform and Revolt", Ph.D. dissertation, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 1997, pp. 61-64.

[24] لعب خير الدين التونسي دوراً محورياً في صياغة "قانون الدولة" قبل نضاله لتضيق أحكامه.

[25]. Arnold H. Green, "Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case", *International Journal of Middle East Studies 7*, nº 02, 29 January 2009, pp. 209-241.

[26]. لكن ليس بالضرورة ديمقراطي حسب المفهوم الغربي.

[27]. بالمقابل، وعلى الرّغم من طغيان الطابع الإسلامي على مفرداته الدستورية، إلا أن جزءًا مهماً من الفكر السياسي لخير الدين التونسي تأثر بالثورات الدستورية الغربية.

هذه المحاولات الحثيثة لإبراز ثقافة دستورية للعالم الإسلامي لم تنتهِ مع تعليق العمل بالدستور التونسي بعد فترة وجيزة من البدء في العمل بأحكامه. فقد استشعر ترددات العثمانيون الجدد، مستفيدين منها في خضم نضالهم من أجل تكريس أول دستور عثماني...[28]

صدر "القانون الأساسي" للسلطنة في العام 1876 في أجواء مشابهة لتلك التي رافقت تكريس "قانون الدولة" التونسي[29]. غير أن دستورها اكتسب أهمية كبرى، ليس بسبب إعادة العمل به في العقد الأخير من حياتها، وإنما لأنه شكل القاعدة التي انطلق منها الفكر الدستوري العربي عند بلورته لمعظم الدساتير التي تكرست في أوائل القرن الغابر[30].

على الرغم من انطلاق عجلة الإصلاحات مع مطلع القرن التاسع عشر، إلّا أن تحديات محدقة واجهت السلطنة ابتداءً من العام 1875 هددت ما تبقى من وحدة كيانها. فقد ترافقت الانتفاضات الشعبية المسلحة في ولاياتها البلقانية مع تقهقر قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى استحالة مقاومتها لتدخلات القوى العظمى الأوروبية[31] من دون المباشرة بتكتيك دبلوماسي حذق. فرأت في إصدار الدستور الجواب الشافي لجميع تلك الأزمات.

2. القانون الأساسي العثماني و"الوفاق المتلكئ"

أعيد النظر بالخطوط العريضة التي رسمها مدحت باشا "للقانون الأساسي" العثماني، مستوحياً إيّاها من الدستور البلجيكي للعام 1831، على مرحلتين. أولاً، من قبل لجنة ضمت كبار الموظفين المدنيين في السلطنة إلى جانب علماء الدين وضباط من ذوي الرّتب العسكرية العالية[32].

---

[28]. Nathan J. Brown, "Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government", State University of New York Press, 2011, p. 20.

[29]. كما لقيا الحتف نفسه بعد أن تم تعليقهما خلال فترة قصيرة من بدء العمل بأحكامهما.

[30]. Chibli Mallat, "On the Specificity of Middle Eastern Constitutionalism", 38 Case W. Res. J. Int'l L. 13, 2006, pp. 13-57.

[31]. بخاصة وأن السلطنة كانت ترزح تحت نير الديون التي اقترضتها من الحكومات الأوروبية، وصلت بها إلى شفير إعلان إفلاسها.

[32]. تمّ انتقاء أعضائها من قبل السلطان... كما امتنعت عن استشارة عامة الشعب طيلة آدائها لمهامها.

ومن ثمّ خلال معاينته من قبل المجلس الوزاري، حيث تمّ حذف جميع النصوص التي حاولت الحدّ من نفوذ السلطان، مقابل تضييق هامش الحرية المعطى للصدر الأعظم كرأس الحكومة وناطق باسمها، بالإضافة إلى نقل المسؤولية الوزارية، فردية كانت أم جماعية، من أمام البرلمان إلى السلطان[33].

من ناحية أخرى، كرّس القانون الأساسي صراحةً العثمنة والمساواة أمام القانون، مشرّعاً أبواب البرلمان إلى النواب غير المسلمين[34]. غير أن هذه الهيئة البرلمانية المنتخبة (هيئة المبعوثان) حُرمت من حق اقتراح القوانين التشريعية. فقد اقتصر دورها على إعادة النظر بمشاريع القوانين المُعدّة سلفاً من قبل الوزراء...

كما استغل السلطان "تناسي" المشرع الدستوري من الإشارة الصريحة بأنه يُعمل فقط بالقوانين التي سبق وأن وافق عليها البرلمان[35]، ليمنح نفسه صلاحية إصدار مراسيم سلطانية تتمتع بقوة القانون، رغم أنف المجالس التمثيلية التشريعية[36]... كما مُنح السلطان الحق في نفي أولئك الذين يشكلون تهديداً للأمن القومي، وكان من أوائل ضحاياه الأب الروحي وملهم الوثيقة الدستورية "مدحت باشا"[37].

وقد سار القانون الأساسي على خطى الدساتير الأوروبية في تكريسه عدداً من الحقوق والحريات الفردية بصورة مقتضبة، تاركاً مسألة تفصيلها وتنظيمها إلى القوانين العادية[38]...

---

[33]. Robert Devereux, "The First Ottoman Constitutional Period: A Study in Midhat Constitution", Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1963, pp. 47-49.

[34]. Robert Devereux, "The First Ottoman Constitutional Period", *op.cit.*, pp.49-50.

[35]. يمكن تفسير هذه "الهفوة" بأن واضعي مسودة الدستور قد اعتبروا هذه المسألة تحصيلاً حاصلاً، نظراً إلى أنها احدى "بديهيات" المبادئ الدستورية الغربية.

[36]. علل السلطان فعلته هذه بأن السلطة التي "منحت" الدستور لا يمكن أن تُحد بهذه الوثيقة. وكأنه لا يمكن تقييد الصانع بصنعته!

[37]. كما تمّ اعتماد "التركية" اللغة الوحيدة الرسمية للسلطنة، في النسخة النهائية للقانون الأساسي، على الرغم من وجود اتفاق أولي بالاعتراف باللغّات المحلية للأقليات الاثنية.

Robert Devereux, "The First Ottoman Constitutional Period", *op.cit.*, pp.55-56.

[38]. باستثناء منع "التعذيب" الذي تم التنصيص الدستوري عليه بشكل صريح ومباشر.

بالمقابل، ثابر المشرع الدستوري العثماني في تطعيم القانون الأساسي بعيّنات من المبادئ البرلمانية للحكومات الدستورية التقليدية. فعلى الرغم من حصر مسؤولية الوزراء أمام السلطان، فقد أعطي البرلمان الحق في توجيه الأسئلة إليهم واستجوابهم والتي قد تنتهي بدفعهم إلى الاستقالة من مناصبهم. وقد أكدّت التجربة البرلمانية عزيمة النواب تحويل صلاحياتهم الدستورية المحدودة إلى آلية فاعلة في محاسبة السلطة التنفيذية والتدقيق في تفاصيل أعمالها ومراقبة سياستها العامة، محاولين إيجاد نوع من المسؤولية الوزارية البرلمانية على أرض الواقع... [39]

وبالتالي، يكون "القانون الأساسي" العثماني قد اكتنف على غموض فاضح، ومحاولات يائسة للتوفيق بين توجهات فكرية وإيديولوجية متضاربة، مما صعّب على المراقب الدستوري مهمة تصنيفه ضمن الخانات التقليدية لعلم القانون الدستوري. فهل جعل الدستور الجديد نظام الحكم في السلطنة أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي؟ أشكل خطوة متقدمة نحو اعتماد نظام علماني، أم أنه أغرق السلطنة في وحول الطائفية السياسية؟ ما هي مكانة "الصدر الأعظم" ضمن المؤسسات الدستورية؟ هل هو على غرار الملكيات الدستورية الأوروبية، رئيس لمجلس الوزراء أم إنه مجرد وزيراً أولاً بين زملائه الوزراء؟ ... فبين اعتماد مبدأ المساواة بين جميع مواطني السلطنة وإمكانية دخول ممثلي الطوائف الدينية والاثنية تحت قبة البرلمان، من جهة، وتكريس الإسلام كدين رسمي للدولة واحتفاظ السلطان بمنصب "الخليفة" على المسلمين وتأكيد الدور البارز للشريعة ضمن المنظومة القانونية الوضعية، من جهة أخرى، فارق كبير[40].

فالدستور العثماني، على غرار الوثائق الدستورية التي أبصرت النور نتيجة "وفاق متلكئ"[41]، ضجّ بالكلمات المطّاطة والعبارات التي افتقرت إلى الدقة. فالغاية من هذه المرونة في الصياغة، تجنّب المسائل الخلافية عبر التشديد على العموميات من دون الدخول في التفاصيل،

---

[39]. بالمقابل، وبدل أن يلاقي السلطان رغبة النواب بدفع المملكة الدستورية العثمانية نحو "البرلمانية النيابية"، عمد إلى حل المجلس وتعليق أعماله "مؤقتاً"...

[40]. Christoph Herzog, "The First Ottoman Experiment in Democracy", Vol. 18, Istanbuler Texte Und Studien, Würzburg: Ergon in Kommission, 2010.

[41]. "Dilatory Compromises": Carl Schmitt, "Constitutional Theory", Duke University Press, 2008.

على غرار القوانين الدستورية الثلاثة للجمهورية الفرنسية الثالثة الصادرة في العام 1875.

خصوصًا إذا ما كان المشرّع الدستوري يشكّل جسماً مركّباً من إيديولوجياتٍ مختلفة وتطلعاتٍ ورؤى متفارقة أو حتى متضاربة؛ وكأنه قد ترك لوقتٍ لاحق مسألة بتّ المعنى الحقيقي (إذا ما وجد) لهذه المبادئ الدستورية المتفّق عليها في تعابير عامة ومرنة...

بعبارةٍ أخرى، عندما يكون الدستور ثمرةَ توافقٍ بين إيديولوجيّات متصارعة، فهو يحمل معاني متعددة، والظروف اللّاحقة قد تساعد فئةً سياسية معينة على أن تتعنّت في تفسيرها للدستور وأن تفرض هذا التفسير على جميع مكونات المجتمع. أي أنّ منطق القوة هو الذي سيمكّن إيديولوجيا معيّنة من تفسير جميع المواد الدستورية في ضوء فلسفتها الخاصة وصبغ الدستور بلونٍ إيديولوجي واحد... وهذا ما حدث بالفعل بعد الانقلاب العسكري في العام 1908، حيث فرضت جمعية الاتحاد والترقي تفسيرها الخاص لأحكام الدستور، مقزّمة دور السلطان داخل المؤسسات الدستورية، فارضةً تعديلات على الوثيقة الدستورية بغية تحويل نظام الحكم العثماني إلى نظام برلماني تقليدي...

من جهة أخرى، إن صدور "القانون الأساسي" على هامش مؤتمر القسطنطينية[42] ليس وليد الصدفة. لا بل يعدّ إشارة واضحة إلى أن من أهداف تكريس دستور السلطنة كان حمايتها من أطماع القوى الأوروبية. فقد زفّ مندوبو السلطنة المشاركين في المؤتمر خبر انضمام دولتهم إلى قافلة الحكومات الدستورية. وبالتالي، فإن جميع سكان السلطنة سواسية أمام القانون، وأن أية مشكلة أو امتعاض سيحلّ في أروقة المؤسسات الدستورية، خاتمين مداخلتهم بضرورة تعليق أعمال المؤتمر لعدم الحاجة إليه بعد الإعلان الدستوري...[43]

لم يسفر عن مؤتمر القسطنطينية أية نتائج ملموسة، الأمر الذي دفع الروس إلى شنّ حملة عسكرية في أبريل من العام 1877 وصلت إلى مشارف العاصمة إسطنبول، ملزمين العثمانيين على توقيع معاهدة أشبه بعقد الإذعان. غير أن السلطان عبد الحميد الثاني اتخذ من الحرب ذريعة لحل البرلمان وتعليق العمل بالقانون الأساسي، موصداً أبواب "المملكة الدستورية العثمانية" إلى أن أعاد فتحها في العام 1908، بعد أكثر من 30 عاماً.

---

[42]. والذي دعت إليه المملكة المتحدة في 1876/12/23 لمناقشة الأحداث الأخيرة التي كان يشهدها "البلقان"، بالإضافة إلى الدعم الروسي لمطالب البلغار في إصلاحات راديكالية ومزيد من الاستقلالية.

[43]. Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", Cambridge University Press, 2011, p. 42.

3
العثمانيون الجدد والعرب: تجربة برلمانية رائدة

لم تُحسّن مرحلة "التنظيمات" من مكانة العرب داخل السلطنة، إذ ظلّوا عاجزين عن تبوء المناصب العليا، مُستبعَدين من مراكز القرار في الإدارة المركزية[44].

فرغم تشريع أبواب العاصمة للنخب العربية للانخراط ضمن الكوادر الإدارية العثمانية، كيوسف الخالدي (والذي وصف "بالممثل الفلسطيني للتنظيمات")، وخليل غانم (الماروني العربي من بيروت الذي ساعد مدحت باشا في صياغة مسودة "القانون الأساسي"[45])، إلا أنها لم تتمكن من اختراق الصفوف الأولى لقيادي التنظيمات[46]، والتي انحصرت بحفنة صغيرة من بيروقراطي العاصمة من جيل أقدم من النخب العربية الصاعدة.

بالمقابل، ظهرت بوادر الفكر الدستوري العثماني على الساحة السياسية مع حراك العثمانيين الجدد خلال الحقبة الأخيرة من مرحلة "التنظيمات" بين العامين 1865 و1878. فبعد انتقاد العثمانيين الجدد لرجالات التنظيمات لاقتباسهم السطحي لقشور الفكر الغربي الإصلاحي، صبّوا مجهودهم بغية الجمع بين الليبرالية الغربية في الحكم والتقاليد والأعراف العثمانية المسلمة، مواظبين على استعمال مصطلحات ليبرالية "كالمواطنة" و"الحقوق الفردية" بعزيمة وتشدد كبيرين[47].

---

[44]. فسّر البعض هذا السوء في تمثيل العرب انطلاقاً من عوامل تاريخية :

- الالتحاق المتأخر نسبياً للولايات العربية واندماجها بالسلطنة
- الصعوبات التي واجهت تكوين نخبة عربية وتلاحمها بالنخب العثمانية بسبب العمل بنظام "تيمار" المهترئ
- بُعد المسافة التي تفصل المقاطعات العربية عن العاصمة، بالإضافة إلى الاستمرار في منحها حكم ذاتي، بخاصة في المناطق القبلية منها

Hasan Kayali, "Arabs and Young Turks. Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918", University of California Press, Berkeley, 1997, p. 21.

[45]. فيليب دي طرّازي، **تاريخ الصحافة العربية**، بيروت، المكتبة العربية، 1913، ص. 269.

[46]. وعلى الرغم من انتخابهما لعضوية البرلمان بنسخته الأولى العام 1877.

[47]. إشارة إلى أن المفكرين المصريين، سواء من الذين عاصروا هذه الحقبة التاريخية أم الذين سبقوها، مدّوا العثمانيين الجدد بمعطيات فكرية وثقافية لعبت دوراً أساسياً في مخاض الفكر الدستوري الإسلامي.

كما تمكّنوا من إنشاء "ثقافة دستورية للإسلام"، بصبغهم المبادئ الدستورية الأوروبية بمصطلحات عثمانية إسلامية للحكم. "فالدسترة" عندهم تتماشى مع بناء نظام سياسي يختزل آليات ممنهجة لمحاسبة الحكومة، بغية النهوض بالسلطنة وتأمين استمراريتها كدولة إسلامية[48].

كما رأى نامق كمال[49] في الشريعة الإسلامية عصب الثقافة الدستورية للإسلام فأحكامها الرئيسية تحتوي على عناصر الخطاب الإصلاحي الأوروبي، كالسيادة الشعبية، الحريات الفردية، العدالة، فصل السلطات والتمثيل الشعبي[50]...

في السياق عينه، بذل نامق كمال مجهوداً جبّاراً في صياغة شعارات الفكر السياسي الليبرالي الأوروبي بمصطلحات إسلامية. فتحولت الحكومة التمثيلية إلى مبدأ الشورى في الإسلام، مدعماً إياه بآيات قرآنية. أما مفهوم السيادة الشعبية فقد تماهى مع مبدأ البيعة الذي عُمل به في بدايات التاريخ الإسلامي. كما رأى في علماء الدين المدافعين الأوائل عن الحريات الفردية[51]، مؤكداً أن مبدأ فصل السلطات قد طُبّق خلال فترات متقطعة من التاريخ الإسلامي[52].

وبالتالي، يكون مفهوم "العثمنة" قد اختلف بين مرحلة التنظيمات والحقبة الدستورية الأولى. فالمساواة السياسية بين جميع أبناء السلطنة، والتي انبثقت عن المشروع الإصلاحي للتنظيمات، شكّلت المهد الذي ترعرع فيه مفهوم "العثمنة". غير أنه تم تقديم "عثمنة التنظيمات" كعلاقة متبادلة بين المواطن والدولة من دون أن تُدعم بمؤسسات سياسية تتكامل مع تفعيل هذه المساواة المبتغاة... لذلك عمد "العثمانيون الجدد"، في خضم انتقادهم لإصلاحات "رجال التنظيمات"، إلى تطعيم مفهوم

Serif Mardin, "The genesis of Young. Ottoman thought: a study in the modernization of Turkish political ideas", *Princeton Oriental Studies*, Vol. 21, 2009, pp.190-192.

48. William L. Cleveland, "A History of the Modern Middle East", Westview Press, 5th éd., 2012, pp. 84-86.

49. نامق كمال هو أحد مؤسسي "العثمانيون الجدد".

50. اعتبر نامق كمال بأن جميع هذه المفاهيم قد نص عليها القرآن الكريم أو تجسدت في الثقافة الإسلامية للحكم.
Joseph G. Rahme, "Namık Kemal's Constitutional Ottomanism and NonMuslims", Islam and Christian-Muslim Relations 10, no. 1, 1999, p. 32.

51. Serif Mardin, "The genesis of Young. Ottoman thought: a study in the modernization of Turkish political ideas", *op. cit*., p. 202.

52. محمد عصفور سلمان، "العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها"، مجلة **ديالى**، العدد 49، 2011، ص 673-702.

"العثمنة" بعنصر إيديولوجي، بغية تمتين العلاقة بين المواطن والدولة من خلال تشديدهم على ضرورة إنشاء مجالس تمثيلية برلمانية تتخطى الإصطفافات الفئوية الضيقة، طائفية كانت أم إثنية، ولتجعل من السلطنة ومؤسساتها قُبلة لولاءات جميع مواطنيها. وقد شكل دستور 1876، بمؤسساته الدستورية التي انبثقت عنه، خلاصة فكر "العثمانيون الجدد" لمفهوم العثمنة...[53]

فعلى الرغم من عمره القصير وإنجازاته العملية والميدانية المتواضعة، شكّل البرلمان العثماني بنسخته الأولى (1877 –1878) ملتقى النخب السياسية وممثلي كافة الولايات العثمانية، بما فيها العربية، حيث تمّت مناقشة أبرز المواضيع السياسية والاجتماعية، من تحديد اللغة الرسمية للسلطنة، مروراً بأشكال التنظيم الإداري، وصولاً إلى حرية الصحافة وجباية الضرائب و"التّغريب" بصورة عامة[54]، الأمر الذي أسهم في بلورة مفهوم "العثمنة"...

إشارة إلى أن السبب المباشر وراء تركيزنا على مداخلات النواب العرب في البرلمان العثماني يعود إلى إمكانية رصد طلائع الفكر الدستوري في العالم العربي في سياق تشكيله الاجتماعي السياسي الثقافي، أي في إطار البيئة التي أنتج بها[55]...

فقد أسهم مجلس المبعوثان في سطوع نجم باقة من النواب العرب دافعوا عن وحدة السلطنة وسبل تدعيمها، منتقدين بشراسة السياسات الحكومية، ضمن تكتلات نيابية بعيدة من أي طابع ديني أو إثني...

شكّل النواب العرب الفئة العمرية الأصغر سناً من مجموع أعضاء "مجلس المبعوثان"[56]، الأمر الذي انعكس انفتاحاً و"ليبرالية" في مداخلاتهم البرلمانية. فقد قام يوسف الخالدي، على سبيل المثال، بانتقاد مبدأ "الأقدمية" المتجذر في الثقافة السياسية والاجتماعية للسلطنة، مطالباً باعتماد

---

[53]. Hasan Kayali, "Arabs and Young Turks", *op.cit.*, p. 22.

[54]. Kemal Karpat, "The Ottoman Parliament of 1877 and Its Social Significance", *in* Actes du 1er congrès des études balkaniques et sud-est européennes, Sofia, 1969, p. 247.

[55]. شكلت المحاضر النيابية، رغم التجربة البرلمانية المتواضعة، مادة أساسية للغوص في دراسة متأنية للفكر السياسي والدستوري للنخب العربية خلال أواخر القرن التاسع عشر.

[56]. رأى أعيان المقاطعات العربية في البرلمان العثماني حقل تجارب حافل بالمخاطر، مفضلين المحافظة على تربعهم لعروشهم "المحلية"، محفزين القيادات الشابة من الصف الثاني على الانغماس في الوحول البرلمانية.

آليات تمكن صغار السن من تبوؤ المناصب القيادية داخل البرلمان، كونهم أكثر إلماماً بالتيارات الليبرالية والدستورية من أقرانهم النواب "المسنين" ذوي الأفكار الرجعية التقليدية[57].

كما انضم إليه كل من خليل غانم ومحمد نافع الجابري للمطالبة باعتماد أدبيات برلمانية جديدة تُعزز وضعية مجلس المبعوثان في مواجهة الحكومة، مطالبين باستبدال أغلبية الثلثين والاكتفاء بالأغلبية المطلقة للشروع في استجواب الوزراء[58]...

من جهة أخرى، لم يتقوقع النواب العرب في الدفاع عن مصالح دوائرهم الانتخابية الضيقة. لا بل امتدت معارضتهم لتشمل سياسة الحكومة من كافة جوانبها. فقد انتقد خليل غانم استعمال مجلس الوزراء حرب السلطنة مع الروس كحجة لإسكات المعارضة، مشكّكاً بصوابية سياستها الخارجية، مستغرباً عدم تدخل حلفائها "الإنكليز والفرنسيين لنصرة السلطنة"[59]. كما وصل به الأمر إلى مهاجمة شخص السلطان عندما أثار مسألة نفي مدحت باشا وإعلان حالة الطوارئ، مشككاً بالدوافع الرسمية من وراء هذه الممارسات، معتبراً إياها وسيلة دنيئة لشرعنة التعرض الممنهج للمعارضة البرلمانية...

بالمقابل، لم تتضح خلال تلك الحقبة التاريخية مشاعر تعكس "الصالح العام العربي" أو فكرة "العروبة" كقاسم مشترك يوحّد النواب العرب ويجعل منهم تكتلاً نيابياً منسجماً. فقد دأبوا على ممارسة مهامهم البرلمانية كممثلين عن السلطنة جمعاء، ولا كمنتدبين عن دوائرهم الانتخابية لتأمين حاجاتها المحلية[60]...

---

[57]. Hasan Kayalı, "Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1877–1919", IJMES 27, 1995, pp. 265-286.

[58]. افتتح محمد نافع باشا الجابري "سلسلة" استجواب أعضاء الحكومة، عندما طلب إيضاحات من وزير المالية حول الوضع المالي للسلطنة مشككاً بصوابية السياسة المالية للحكومة.

Hasan Kayali, "Arabs and Young Turks", *op.cit.*, p. 26.

[59]. Robert Devereux, "The First Ottoman Constitutional Period", *op.cit.*, p.182.

[60]. عكست المناوشات البرلمانية بين النواب العرب على خلفية إمكانية إنشاء ولاية بيروت غياب وحدة الصف بينهم. فقد عارض نواب ولاية الشام مطلب زملائهم ممثلي مدينة بيروت لتحويل الأخيرة إلى ولاية مستقلة، معللين رفضهم بالأعباء الضخمة التي ستترتب على خزينة السلطنة، مركزين على الجهود المكثفة لربط دمشق وبيروت بشبكة التلغراف... لمعلومات اضافية، الاطلاع على :

Leila Fawaz, "Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut", Harvard University Press, Cambridge, 1983.

لم يختلف أسلوب عمل نواب البرلمان العثماني أياً كانت انتماءاتهم الاثنية أو الطائفية عن زملائهم النواب العرب. فالبرلمان العثماني ككل مارس نشاطه وفق التطلعات التي حلم بها "العثمانيون الجدد". فلم يتحولوا إلى نواب خنوعين خاضعين لإرادة السلطان وحكومته لضمان مقاعدهم تحت قبة البرلمان. كما لم يستغلوا منبر البرلمان للاسترسال في مطالب فئوية أو الإفصاح عن سياسات تعكس نزاعات استقلالية انفصالية[61]...

بالمقابل، استغل السلطان عبد الحميد الثاني امتعاض البعض من مسلمي السلطنة من الإصلاحات التي باشرها "رجالات التنظيمات"، والتي تكللت بتكريس "قانون أساسي" للدولة إثر النضال الدستوري للعثمانيين الجدد. فقد رأت هذه الفئة المتذمرة في مبدأ المساواة، والذي شكّل العامود الفقري لتلك الإصلاحات، اغتصاباً للامتيازات المعنوية التي كانت تتمتع بها، لانتمائها إلى الطائفة السنية، قبل حقبة "التنظيمات".

فعلى الرغم من تجذّر الفكر السياسي للعثمانيين الجدد في الفقه الإسلامي، إلّا أن جهودهم انصبت حول إنشاء ثقافة دستورية للإسلام، قوامها مملكة دستورية تحتضن مبدأ التمثيل الشعبي عبر مجالس منتخبة. غير أن البرلمان العثماني عكس التضخم المصطنع في حجم تمثيل غير المسلمين، بغية إسكات الأبواق المسيحية الداعية للانفصال عن السلطنة وإرضاء القوى الأوروبية الحامية لها. ما أثار الريبة في نفوس مسلمي السلطنة، بخاصة الأغلبية السنية منهم...[62]

انطلق عبد الحميد من مركزية مؤسسة "الخلافة" لمقاربته الجديدة في علاقته مع "رعيته"، بدل الاستعانة بأفكار "كالدسترة" المستوحاة من نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة الغربية، مختصراً مفهوم "العثمنة" بولاء مكونات السلطنة كافة لشخصه كخليفة المسلمين. كما استغل عدم

---

[61]. ولعل أبرز ما يؤكد الدور الرائد والجريء الذي لعبه النواب العرب داخل البرلمان وخارجه، أنهم شكّلوا نصف عدد أعضاء مجلس المبعوثان الذين تم نفيهم بأمر سلطاني بعد أن علّق عبد الحميد أعمال البرلمان "مؤقتاً" في ربيع العام 1878.

Robert Devereux, "The First Ottoman Constitutional Period", *op.cit.*, p. 247.

[62]. Hasan Kayali, "Arabs and Young Turks", *op.cit.*, p. 26.

اكتراث غالبية الأعيان المسلمين[63] لآليات النظام البرلماني، ليجذب بعضاً منهم إلى دائرته المقربة في العاصمة، بعد إغرائهم بمكتسبات سياسية واجتماعية مقابل ولائهم المباشر لشخصه...[64]

أسهم هذا التكتيك في توسيع نفوذ السلطان وتدعيمه في الأقاليم العربية وغيرها من الولايات ذات الأغلبية المسلمة[65]، إلى ان اضمحل بعد استئثار جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم[66].

4
جمعية الاتحاد والترقي ومحورية النضال الدستوري

رأى أنصار جمعية الاتحاد والترقي في تكريس نهج "الدسترة" حجر الزاوية لتشييد حكم قوي وفعال. وعلى غرار المفكر الصيني يَنْ فو[67]، تساءل الإصلاحيون العثمانيون عن السر وراء جبروت الغرب ورخائه؟ وقد استنتجت أغلبيتهم بأن هذه الأنظمة الأوروبية المتينة تتشارك "الدسترة والبرلمانية". كما جاءت الثورات والحروب المعاصرة لهم، وعلى رأسها هزيمة الروس أمام اليابان، لتؤكد بأن وحدها المبادئ الدستورية تكفل نهضة الأمم من تخلّفها وسباتها العميق[68].

---

[63]. بمن فيهم العرب، بخاصة القاطنين في المناطق النائية.

[64]. Kemal H. Karpat, "The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State", Oxford University Press, 2001, pp. 155-182.

[65]. غير أن "براغماتية" عبد الحميد في استرضائه أعيان العرب لم تتوان عن نسف مطلبهم المشروع باسترجاع الخلافة. فتشديده على استعمال اللغة التركية وتدعيمها في جميع أنحاء السلطنة، رافضاً جعل "العربية" إحدى لغاتها الرسمية، كشف الوجه الآخر لاستراتيجيته السياسية.

[66]. Francis McCullagh, "The fall of Abd-Ul-Hamid", Methuen & Co, London, 1910.

[67]. Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", *op. cit.*, p. 19.

[68] . إشارة إلى أن النجاح الباهر الذي حققته تركيا الفتاة (إذا ما قورن بالنجاح المتواضع والقصير الأمد للعثمانيين الجدد) يعود إلى أن السواد الأعظم من كوادرها كانوا من بيروقراطي الإدارة المركزية أو ضباط من رتب متوسطة في المؤسسة العسكرية، ذوي ميول إصلاحية تحديثية. بالإضافة إلى قدرتهم المتميزة على تجييش الطبقة الوسطى المثقفة، ما مكنهم من التمتع بحيثية شعبية واسعة، حُرم منها العثمانيون الجدد.

كما رأى "الاتحاديون" في الحكم الدستوري خشبة الخلاص لانتشال السلطنة من التشرزم والتفكك التي تتخبط بهما. "فالدسترة" إذا ما أضيفت إلى "العثمنة" ستؤمن المساواة لجميع مواطني السلطنة في الحقوق والواجبات. وبالتالي، ستشكل رادعاً أمام العصبيات الإثنية والدينية التي تهدّد استمرارها كهيئة سياسية واحدة ومتكاملة... كما اعتبروا "الدسترة" أسلوب حكم ناجح وفعال لمؤسسات الدولة وإداراتها الرسمية يقوم على أسس علمية وفنية، بالإضافة إلى مركزية إدارية وعسكرية ستتكفل بإنهاء النهج الرعوي والأوتوقراطي داخل السلطنة. فالحكم الدستوري لدى الإتحاديين لم يكن مجرد الدواء الشافي لرجل أوروبا المريض، وإنما الآلية التي سترفع التظلم عن الطبقة الوسطى الممتعضة والناقمة، ممكناً إيّاها من إدارة دفّة الإصلاحات داخل السلطنة...

لكن، قبل التطرق الى التعديلات الدستورية التي شهدها القانون الأساسي في العام 1909 بإيعاز من جمعية الاتحاد والترقي (المطلب الثاني)، لا بدّ من طرح الإشكالية التالية: لماذا ستشدد النخبة الحاكمة لسلطنة على شفير الانهيار على ضرورة اعتماد نهج الدسترة؟

يمكن العثور على جزء من الإجابة فيما سنسميه "التأثر بالجوار"[69]، أي طفرة "الدسترة" والمشاريع الإصلاحية الدستورية التي شهدتها الدول الكبرى المعاصرة للسلطنة كاليابان، الصين، روسيا وايران .... (المطلب الأول).

1. "التأثر بالجوار" وطفرة الدسترة: المثال الياباني

وصل انبهار أنصار جمعية الاتحاد والترقي بالثورة الفرنسية وشرعة حقوق الإنسان والمواطن التي انبثقت عنها إلى حدّ تقديسها معتبرين أنها أعظم ما قامت به البشرية بعد انبعاث الدين الإسلامي[70]. غير أنهم رأوا في الانتفاضات الشعبية الوقود التي ستؤجج الصراعات الإثنية،

---

[69]. "Neighbourhood Effects".

[70]. على الرغم من عدم انجذابهم او حتى إدانتهم لأساليب الثوار الفرنسيين التي، وإن تكللت بنجاح باهر، انطبعت بالعنف والدموية.

Gustave Le Bon, "The Crowd: A Study of the Popular Mind", T.F. Unwin, London, 1903.

الطائفية والإقطاعية، مشرعةً بالتالي الأبواب لتدخلات القوى العظمى، وعلى رأسها روسيا، لنحر جسد "رجل أوروبا المريض".

بالمقابل، راقب الاتحاديون عن كثب نجاح التكتيك الذي اتّبعه المؤتمنون على "إصلاح ميجي" في اليابان في حقن الدماء من خلال الضربات العسكرية "المركزة والرشيقة"، متجنبين الأساليب العنفية والدموية للثورة "الشعبية" الفرنسية، رغم تحقيقهم الأهداف ذاتها... كما تعود محورية المؤسسة العسكرية في تنفيذ المشروع الإصلاحي الدستوري ضمن الأجندة الثورية للاتحاديين الى تعلّقهم باستراتيجية "الثورة من فوق"، على غرار المثال الياباني[71]...

بعد "الثورة الفرنسية"، تطلعت جمعية الاتحاد والترقي إلى "إصلاح ميجي" كنموذج يُهتدى به، بخاصة بعد أن ألحقت الإمبراطورية اليابانية خسارة مذلة بجارتها الروسية. فقد انحنى الاتحاديون بإجلال لبسالة هذا الكيان الياباني الصغير في تصديه لعدوهم المشترك، الإمبراطورية الروسية رغم إمكانيّاتها العسكرية الهائلة، البحرية كانت أم البرية.

عشية الانتصار، كتب أنصار جمعية الاتحاد والترقي: "(...) بفضل توجيهات إمبراطور "متنور" تمكن اليابانيون من النهوض بأمّتهم بعد بلوغهم مستويات عالية من التقدم والتطور في مؤسساتهم العسكرية، العلمية والصناعية (...)"[72]. كما تم تصويره كانتصار "الأنوار على الظلمات"، "الحرية على التعسف"، "المعرفة على الجهل". فرغم انتماء الروس لنادي القوى الأوروبية العظمى، بالإضافة الى كونهم من أبرز المدافعين عن الحضارة الغربية وسفرائها في الشرق لعقود من الزمن، إلّا أن استبداد القياصرة وطغيانهم قد حدّ من التقدم الحضاري للإمبراطورية[73].

---

[71]. دفع تأثر الاتحاديون بالآليات السلمية للإصلاح الدستوري الياباني إلى تأييد الثورة في العقول، المدارس والمصانع، ورفضها في الشوارع، حقناً للدماء.

Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", *op.cit.*, p.77.

[72]. كما أنهم أشاروا إلى أهمية تفعيل البرلمان من خلال تقسيمه الى هيئتين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) على غرار النموذج الياباني.

[73]. كما شبّه الاتحاديون الفساد والجهل المستشري في أروقة الطبقة الحاكمة الروسية بالسلطان العثماني وحاشيته.

Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", *op.cit.*, p.75.

بالمقابل، تمكنت اليابان، والتي ظلت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر شبيهة بمجتمع بدائي من العصور الوسطى، من اللاحق بقافلة التقدم والتطور بسرعة هائلة بفضل إمبراطورها المتنور ودهاء قياداتها، منطلقةً من منظومة دستورية رصينة كفلت درجات عالية من الحرية.

كذلك رأى الاتحاديون بالانتصار الياباني دليلاً على عنفوان "الأجناس الصفراء" وبأسها، وحجةً قاطعةً تدحض الادعاءات التي ربطت التطور بعرق أو لون بشرة معين... وبالتالي، يكون هذا الانتصار قد روى غليل العثمانيين[74] المتعطشين إلى أن تنظر إليهم القوى الأوروبية باحترام، بعد أن وضعت عرقهم في أسفل تراتبية "الأجناس البشرية"[75].

من جهة اخرى، شدد الاتحاديون خلال قراءتهم للمشروع الإصلاحي الياباني على محورية الإنتقال من نظام حكم أوتوقراطي مستبد إلى نظام دستوري ديمقراطي. فقد انطلق البرلمان الياباني بمجلسَيه من الوثيقة الدستورية لسنّ قوانين ضمنت المساواة وحرية التعبير، بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأموال العامة والثروات الطبيعية للبلاد، ومعاقبة جميع الفاسدين، بخاصة أولئك المؤتمنين على أموال وأرواح الشعب...

انطلاقاً من تمحيصهم للنموذج البرلماني المتقدم في اليابان، أعاد الاتحاديون التخلف الذي تغرق بوحوله السلطنة إلى غياب المبادئ الدستورية عنها، وما يرافقها من مجالس تمثيلية التي تتناغم مع النظام الشوروي الإسلامي...

وليس بعيداً عن اليابان، رأى الاتحاديون في "التحركات" الدستورية التي شهدتها الصين في العام 1906، والمحاولات الحثيثة والجدية لهذه الإمبراطورية "النائمة" للانضمام إلى " أندية المملكات الدستورية"، اهمية احياء وتفعيل الوثيقة الدستورية العثمانية. فالإمبراطورية الصينية، كالسلطنة، ذات تاريخ عريق وحضارة سامية، غير انها عانت من مشاكل واضطرابات داخلية. فقد

---

[74]. والأتراك على وجه الخصوص بما أن جذورهم تمتد إلى أعماق القارة الآسيوية.

[75]. تحولت اليابان إلى الدولة الآسيوية الأولى التي أجبرت القوى العظمى الأوروبية على التعامل معها بندية تامة وفق قواعد القانون الدولي، حفظت للكيان الياباني كرامته واستقلاله، كونه الأمة الآسيوية الوحيدة التي تمكنت من إلحاق مرارة الهزيمة بدولة أوروبية خلال تلك الحقبة التاريخية.

Ivar Spector, "The first Russian revolution: its impact on Asia", Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1962, pp. 29-30.

كتب أحد الاتحاديين : " (...) نحن كالصين، أمة انحدرت عن قمم الحضارات المتقدمة. وكالصين، هزمنا عدّة مرّات وعانينا من ظلم القوى الأوروبية وتدخلاتها "السافرة"[76].

كما جاءت الأحداث التي شهدتها إيران في العام 1906 لتبرهن بأن ثورة شعبية وغير دموية ممكنة، حتى في العالم الإسلامي. وإن الشعب العثماني على غرار الإيراني مهيّأ للإبحار بالمشروع السياسي الإصلاحي لجمعية الاتحاد والترقي. كما استفادوا من الثورة الإيرانية لتحسين استعمال المصطلحات الإسلامية في خطابهم الإصلاحي. فعند مناقشتهم للثورة في إيران، شددوا على مفاهيم معينة كالأمة، والشريعة الإسلامية، ومبدأ الشورى ...[77].

2. الإصلاحات الدستورية للعام 1909: نحو تعزيز (مؤقت) للنظام البرلماني

بعد قمع الثورة المضادة، رأت جمعية الاتحاد والترقي في تعديل الدستور شرّاً لابدّ منه لإحكام قبضتها على النظام السياسي بأكمله. فقد أوعزت إلى أعضاء مجلس المبعوثان المباشرة في تحضير مقترحات جديدة لتعديل القانون الأساسي الصادر في العام 1876. وقد انتهت هذه التعديلات[78] إلى تدعيم صلاحيات كل من البرلمان والباب العالي (الحكومة)، مقابل تقهقر تلك الممنوحة للقصر السلطاني. حتى أنها دفعت بعض الفقهاء إلى تصنيفها بالتعديلات الدستورية الثورية. فقد تم تحرير القرارات الوزارية من وصاية السلطان الذي جرّد من جميع سلطاته التنفيذية والتشريعية، في مقابل تثبيت مجلس الوزراء كمؤسسة قائمة بذاتها لتحتكر السلطة التنفيذية في السلطنة.

من جهة أخرى، وبعد تنصيبه سلطاناً، ألزمت التعديلات الجديدة هذا الأخير على القسم على احترام الدستور والشريعة الإسلامية تحت قبة البرلمان المنعقد بمجلسيه لهذه المناسبة (المادة 3). كما انتُزعت منه امتيازات مهمة كحقه في ترحيل أو إبعاد المحكومين بجنح (المادة 113)، ترفيع وترقية المسؤولين، ناهيك على تقيد سلطاته الاستنسابية في منح الأوسمة (المادة 7).

ولكن ما يثير الدهشة لدى المراقب الحقوقي، أن هذه التعديلات لم تمس المادة التي كانت تضع السلطان فوق القانون (المادة 5)، في ظلّ احتفاظه بلقب القائد، ولو شكلياً، للوحدات العسكرية

---

[76]. Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", *op.cit.*, p.77.

[77]. Nader Sohrabi, *op.cit.*, p.88 .

[78]. والتي صدرت في شهر أغسطس 1909.

البرية والبحرية (المادة7). غير أن صلاحية تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء انتقلت إلى الصدر الأعظم، من دون أن يكون للسلطان من دور ليلعبه على هذا الصعيد[79].

بالمقابل لم تنحصر هذه التعديلات الدستورية في تقزيم صلاحيات السلطان. فقد أسهبت في تنظيم المسؤولية الفردية والجماعية للحكومة أمام المجلس التمثيلي (المادة 30). فبعد إقالة هذا الأخير للصدر الأعظم، تُعتبر الحكومة ككل بحكم المستقيلة (المادة 38). أما إذا أفضت استجوابات الوزراء إلى نتائج سلبية فلا بدّ لهم من ترك حقائبهم الوزارية والخروج من الحكومة.

وإذا كانت الوثيقة الدستورية بنسختها الأولى قد تركت للسلطان الاختيار بين إقالة الحكومة أو حلّ المجلس عند نشوب خلاف بينهما، ألزمت تعديلات العام 1909 اعتبار الحكومة بحكم المستقيلة[80]...

من جهة أخرى، نجحت التعديلات الدستورية في قلب ميزان القوى لصالح البرلمان. فعلى الرغم من إمكانية السلطان دعوة البرلمان للانعقاد قبل الميعاد الدستوري أو تمديد دورته، إلّا أنه أصبح عاجزاً عن تقصيرها[81]... هذا وقد خسر سلطته الاستنسابية في حلّ المجلس[82] بعدما تحوّل هذا "الحق المقدس" إلى مجرد إجراء شكلي يقترن بموافقة المجلس الأعلى (هيئة الأعيان). كما لا يُعتبر قرار الحل نافذاً إلّا إذا تمّ تنظيم انتخابات برلمانية جديدة، تنبثق عنها هيئة مبعوثان خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، تبدأ من تاريخ حل المجلس الأول (المادة 7)[83]... كما تم تحصين الدور

---

[79]. احتفاظ السلطان بصلاحية تسمية الصدر الأعظم. غير ان الأخير اكتسب هامشاً كبيراً من الحرية ضمن عمله الحكومي، رغم حاجته إلى موافقة "شكلية" من السلطان (المادتان 28 و29).

[80]. أمّا إذا استمر الصراع مع الحكومة المعينة حديثاً، عندها يعتبر المجلس بحكم المنحل وتتم الدعوة إلى انتخابات جديدة. أما إذا لم تتفق سياسة الحكومة مع توجهات المجلس الجديد، فلا يبقى أمامها سوى الاستقالة (المادة 35).

[81]. كما مُنحت الأغلبية النيابية الحق في الطلب من السلطان تمديد دورة انعقاد البرلمان (المادة 44).

[82]. الأمر الذي يشكل تعارضاً صريحاً مع المادة السابعة من الدستور والتي أبقت على الحق المقدس للسلطان في حلّه! غير أن دراسة متأنية لكامل أحكام القانون الأساسي كفيلة بإزالة الغموض. فالسلطان لا يمكنه حل مجلس المبعوثان إلا بحالة واحدة: إذا استمرّ خلافه مع الحكومة الجديدة ضمن آلية المادة 35 من الدستور، التي سبق وأن أشرنا إليها أعلاه.

[83]. يمكن تفسير هذه المدة القصيرة لإعادة انتخاب مجلس جديد كردة فعل المشرع الدستوري على إبقاء المجلس "محلولاً" لأكثر من 30 عاماً من قبل السلطان عبد الحميد الثاني.

التشريعي للبرلمان من خلال الإقرار بأن المشروعات والمقترحات التشريعية تصبح نهائية بمجرد موافقة المجلسين عليها (الأعيان والمبعوثان)[84].

إشارة الى ان هذه التعديلات الدستورية، والتي فُسّرت كرغبة صادقة لجمعية الاتحاد والترقي في الانطلاق بالسلطنة نحو نظام برلماني تقليدي، لم تدم طويلاً! فالتبديلات اللاحقة التي طرأت على الوثيقة الدستورية على دفعتين في العامين 1912 و1916، جعلت من النظام السياسي للسلطنة شبه أوتوقراطي. فبعد أن تحول السلطان إلى دمية في يد جمعية الاتحاد والترقي، أُطلق العنان لتدعيم صلاحياته من خلال منحه الحق المطلق في حل هيئة المبعوثان والدعوة إلى انتخابات جديدة[85] بالإضافة الى الالتفاف على الصلاحيات التشريعية للبرلمان من خلال إصدار السلطان قوانين "مؤقتة"، بحجة أن البرلمان خارج دورات الانعقاد، تعكس الإيديولوجية "الإصلاحية" المتطرفة للاتحاديين.

***

بعد تمحيصنا للوثيقة الدستورية العثمانية ولتطورها، لا يخفى على المراقب الدستوري الآثار المباشرة والعميقة التي تركتها في التاريخ الدستوري للوطن العربي. فقد شكلت نموذجاً، اهتدت به أنظمة عربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن الغابر، حاول التوفيق بين نظام برلماني فعّال، من جهة، ونظام ملكي يتلاءم مع خصوصية البيئة وتقاليد الحكم في هذه الأوطان العربية، من جهةٍ أخرى.

وبعد الاطلاع على أحكام هذه الوثائق الدستورية العربية[86]، والتي أتت نتيجة لنضالات النخب العربية التي تبنت الفكر الدستوري ركيزة محورية لمشروعها الإصلاحي، بإمكاننا استنتاج الملاحظات التالية:

---

[84]. رغم أنها بحاجة لتزيل بتوقيع السلطان، ولو شكلياً، لتتحول إلى قوانين معمول بها (المادتان 53 و54).

[85] . حتى في انعدام خلاف مع الحكومة ومن دون الحاجة لموافقة هيئة الأعيان (المادة 35 بعد تعديل الدستور العام 1916).

[86]. قانون الدولة التونسية للعام 1861، الدستور المصري للعام 1882 والسوري للعام 1920، بالإضافة إلى دساتير الأردن والعراق التي صدرت خلال الانتداب البريطاني، وصولاً إلى الدستور الكويتي للعلم 1962.

- حاول الفكر الدستوري العربي في بداياته تطعيم النظام السياسي لمجتمعاته المتجذرة في الثقافة الإسلامية، بالآليات الدستورية للنظام البرلماني ومبادئه التي نشأت وترعرعت في بيئة أوروبية كانت تسير نحو فصل الدين عن الدولة ومؤسساتها. هذه الازدواجية تفسر التعارض في أحكام الدساتير العربية التي تكرّست خلال تلك المرحلة التاريخية، بالإضافة إلى الغموض الذي اكتنفها. فخصائص "الوفاق المتلكئ" جليّة فيها، على غرار القانون الأساسي العثماني.
- أتت هذه الوثائق الدستورية نتيجة نضال فكر دستوري عربي، في حين كانت الأوطان العربية ترزح تحت ضغوط ومطامع خارجية من قوى عظمى استعمارية أو منتدبة، بالإضافة إلى صراعات داخلية، طائفية كانت أم قبلية...[87]
- طوق النخب العربية الدستورية إلى إصلاح أوطانها على غرار النموذج الأوروبي الغربي عبر تفعيل الدور السياسي، الرقابي والمالي للبرلمان، مقابل تعنّت حكّامها في الحفاظ على مكتسباتهم المَلكية.
- شهدت هذه النخب العربية انقسامات حادة حول مسائل دخلت في التصميم الدستوري للدولة كشكلها (موحدة أم فدرالية) وأسلوب تنظيم إدارتها (مركزية إدارية أو لامركزية إدارية)... فعلى الرغم من اتخاذها التقدم الغربي ومؤسساته الدستورية قبلة لمشاريعها الإصلاحية، إلّا أنها اختلفت حول النموذج الأوروبي الذي يتناسب أكثر مع أوطانها (المثال الفرنسي مع مركزيته المتشددة مقابل الأنجلوساكسوني بلامركزيته "المطاطة")[88].

---

[87]. غير أنه من المجحف اختصار ولادة الفكر الدستوري العربي كردة فعل على الضغوطات الأجنبية الملحة لإصلاح المجتمعات العربية. فعلى سبيل المثال، صدر الدستور المصري في العام 1882 رغم أنف القوى العظمى المعارضة له. كما تم تعليقه فيما بعد من قبل المستعمر البريطاني.

Nathan J. Brown, "Constitutions in a Nonconstitutional World", *op.cit.*, pp. 26-31.

[88]. على غرار التضارب في الرؤى للمكونات الأساسية لتركيا الفتاة، حيث انتقد الأمير صباح الدين والليبراليون انبهار جمعية الاتحاد والترقي وأحمد رضا بالمركزية حسب النموذج الفرنسي، مركزين على ضرورة اعتماد لا مركزية موسّعة في السلطنة على غرار تلك المعتمدة في الثقافة السياسية والإدارية الأنجلو ساكسونية.

Nader Sohrabi, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", *op.cit.*, p. 58.

- لم تكن "الدسترة" غاية في حدّ ذاتها وإنما وسيلة للنخب الحاكمة العربية لتفعيل عمل المؤسسات الحكومية وتطوير آليات مراقبة ومحاسبة سلطاتها التنفيذية بغية الحد من الهدر والفساد المالي... من جهة أخرى، رأت هذه النخبة في الوثائق الدستورية وسيلة لتقوية مركزية الدولة في مواجهة الحركات الانفصالية داخل حدودها، وتحصين ساحاتها الداخلية لمواجهة عدوان خارجي.
- افتقرت هذه الدساتير إلى صبغة إيديولوجية محددة، إذ اقتصرت على تعداد مبادئ أساسية "بديهية" من دون تحديد برامج أو توجهات سياسية عقائدية يمكن وضعها في خانة إحدى الإيديولوجيات المعاصرة لها... غير أنها صيغت بمصطلحات ومفردات "إسلامية" صريحة، تم تقديم غالبيتها في وثائق "منحها" الحاكم لأمته بإرادته المنفردة...

بالمقابل تبقى جوانب أخرى من الضروري التطرق اليها لفهم كامل لتأثير المملكة الدستورية العثمانية على طلائع الفكر الدستوري العربي، أبرزها الدور الرائد الذي لعبته جمعات معينة، "خارج المؤسسات الدستورية"، في ضمان استمرارية النظام الدستوري!

جمعية الاتحاد والترقي تقصدت توسيع نفوذها خارج المؤسسات الدستورية العثمانية، معتمدةً على إنشاء فروع وأندية لها في مختلف ألوية وأقضية السلطنة. وقد تمكّنت بفضل نفوذها المتجذّر في صميم المؤسسات العسكرية والإدارية، من دفع رؤساء الحكومات والموظفين الكبار إلى الاستقالة، بالإضافة إلى تحوير النص الدستوري، ما أكسبها وبجدارة صفة "حكومة داخل الحكومة"، تهمةً لطالما تبرأت منها... فما كانت ردة فعل الفكر الدستوري العربي تجاه ظهور مثل تلك "الحكومات" في الأوطان العربية بعد عبورها الى الاستقلال؟

أهم المراجع

ABU-MANNEH Butrus, "The Islamic Roots of the Gülhane Rescript", Die Welt Des Islams 34, no. 2, November 1994, pp. 173-203.

AKGÜN Seçil, "The emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire", Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM, 1991.

AKSAN Virginia H., "Ottoman Political Writing, 1768-1808", International Journal of Middle East Studies 25, no. 1, February 1993, pp. 53-69.

BROWN Leon Carl, "The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855", Princeton, Princeton University Press, 1974.

BROWN Nathan J., "Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government", State University of New York Press, 2011, p. 20.

CLEVELAND William L., "A History of the Modern Middle East", Westview Press, 5th edition, 2012.

DAVISON Roderic, "The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire", *in* Essays in Ottoman and Turkish History, 1774-1923, University of Texas Press, 1990.

DEVEREUX Robert, "The First Ottoman Constitutional Period: A Study in Midhat Constitution", Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1963.

DJORDJEVIĆ Dimitrije, "The Balkan Revolutionary Tradition", New York, Columbia University Press, 1981.

FAWAZ Leila, "Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut", Harvard University Press, Cambridge, 1983.
FINDLEY Carter Vaughn, "Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922", Princeton University Press, 1980.

GREEN Arnold H., "Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case", International Journal of Middle East Studies 7, no. 02, 29 January 2009, pp. 209-241.

HARBER Charles Combs, "Reforms in Tunisia 1855-1878", Ph.D. dissertation, Ohio State University, 1970.

HERZOG Christoph, "The First Ottoman Experiment in Democracy", Vol. 18, Istanbuler Texte Und Studien, Würzburg: Ergon in Kommission, 2010.

HEYD Uriel, "The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Sélim III and Mahmud II", *in* Studies in Islamic history and civilization, Scripta Hierrosotymitana, 1961, pp. 63-96.

İNALCIK Halil, "Application of the Tanzimat and Its Social Effects", Archivum Ottomanicum 5, 1973, pp. 97-127.

KARPAT Kemal H., "The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State", Oxford University Press, 2001.

KARPAT Kemal, "The Ottoman Parliament of 1877 and Its Social Significance", *in* Actes du 1er congrès des études balkaniques et sud-est européennes, Sofia, 1969, p. 247.

KAYALI Hasan, "Arabs and Young Turks. Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918", University of California Press, Berkeley, 1997.

KAYALI Hasan, "Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1877–1919", IJMES 27, 1995, pp. 265-286.

KUSHNER David, "The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)", Turcica 19, 1987, pp. 51-74.

LE BON Gustave, "The Crowd: A Study of the Popular Mind", T.F. Unwin, London, 1903.

MALLAT Chibli, "On the Specificity of Middle Eastern Constitutionalism", 38 Case W. Res. J. Int'l L. 13, 2006, pp. 13-57.

MARDIN Serif, "The genesis of Young. Ottoman thought: a study in the modernization of Turkish political ideas", Princeton Oriental Studies, Vol. 21, 2009, pp.190-192.

MCCULLAGH Francis, "The fall of Abd-Ul-Hamid", Methuen & Co, London, 1910.

RAHME Joseph G., "Namık Kemal's Constitutional Ottomanism and NonMuslims", Islam and Christian-Muslim Relations 10, no. 1, 1999, p. 32.

SCHMITT Carl, "Constitutional Theory", Duke University Press, 2008.

SOHRABI Nader, "Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran", Cambridge University Press, 2011.

SPECTOR Ivar, "The first Russian revolution: its impact on Asia", Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1962, pp. 29-30.

VUCINICH Wayne S., "The First Serbian Uprising, 1804-1813", Boulder: Social Science Monographs, New York, 1982.

WOMBLE Theresa Liane, "Early Constitutionalism in Tunisia, 1857-1864: Reform and Revolt", Ph.D. dissertation, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 1997.

فيليب دي طرّازي، **تاريخ الصحافة العربية**، بيروت، المكتبة العربية، 1913.

محمد عصفور سلمان، "العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها"، مجلة **ديالى**، العدد 49، 2011، ص. 673–702.

وجيه كوثراني، "التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً"، مجلة تبيين، العدد 3، شتاء 2013، ص 8.